التوجهات الحديثة في الستراتيجية المائية بين (العراق سوريا . تركيا)

م.م.علي ياسين عبد الله
كلية التربية الاصمعي / جامعة ديالى

المقدمة

يمكن القول وباختصاران مشكلة المياه جزء حيوي من كل القضايا المتشابكة بين كل من تركيا وسوريا والعراق، أذ أن تركيا تمتلك من المياه ما يكفيها بل ما يفيض عن حاجتها لمختلف الاستخدامات ولعشرات السنين وبالتالي فالممارسات المائية التركية وطيدة الصلة بغيرها من المنطلقات السياسية والاقتصادية والايدلوجية التي تحكم سلوك تركيا.

لذلك فأن قيام تركيا باقحام مورد المياه في النزاعت السياسية من خلال اقامة مشاريع الخزن والسدود الضخمة على نهر دجلة والفرات وبشكل منفرد دون التشاور مع سوريا والعراق دولتا المصب سيؤثر بالتأكيد على استخدامات المياه وبالتحديد الاستخدام الزراعي، اذا ماعلمنا ان سوريا والعراق يشهدان زيادة سكانية تعد من اعلى الزيادات في العالم.

اولاً: مشكلة البحث

تكمن في (قيام تركيا ببناء العديد من مشاريع الخزن والسدود الضخمة على نهر دجلة والفرات مستغلة وقوع منابع النهرين داخل اراضيها وغير ملتزمة باالاتفاقيات الموقعة بينها وبين سوريا والعراق).

ثانيا: فرضية البحث

من خلال مشكلة البحث يمكن صياغة فرضية البحث على النحو الاتي:.

(هل ان السدود التركية ستؤدي الى خفض كمية ونوعية المياه الواردة الى سوريا والعراق والذي سينعكس بالتالي على المساحات الزراعية ؟ وماهي الستراتيجية الواجب اتباعها لمواجهة مشكلة المياه مع تركيا ؟).

ثالثاً: هدف البحث

يهدف البحث الى الكشف عن مشكلة المياه مع تركيا وكيفية المواجهة.

رابعاً: حدود منطقة البحث ومنهج البحث

أنطلاقاً من أن سوريا والعراق وحدة جيوبولتكية واقتصادية ومصيرية واحدة فان حدود البحث شمل الموارد المائية في سوريا والعراق على أعتبار أن الامن المائي العراقي مرتبط باالامن المائي السوري وكلاهما مكمل للاخر. اما منهج البحث فقد اعتمد الباحث في بحثه المنهج الوصفي التحليلي .

المبحث الاول

١-١ الموارد المائية والميزان المائي للدول (تركيا ، سوريا ، العراق)

اولاً: تركيا

تعد تركيا من الدول التي تتميز بوفرة في الموارد المائية حتى ان البعض يصفها بكونها دولة ذات تخمة مائية. حيث تسقط عليها كميات من الامطار تقدر بحدود (٦٠٠)مليار م٣/ سنة.[١] أما المياه السطحية فيوجد فها (٢٦) حوضا مائيا تبلغ مساحتها (٧٦٦٧٨٠كم٢).[٢] مجموع ايرادها المائي بحدود (٢١٤) مليارم٣/سنة.[٣] وبذالك تحتضن داخل اراضيها بحيرة كبيرة من المياه العذبة تمتد شرايين انهارها داخل بلغاريا واليونان واواسط أسيا وسوريا والعراق أضافة الى أنهارها الداخلية كنهري سيحون وجيحون. فضلا عن وجود مياه جوفية تقدر بحدود(٩,٥) مليار/م٣ وضعف هذه الكمية من الينابيع والعيون.[٤]

ثانياً: سوريا

تعد سوريا من الدول الفقيرة بالموارد المائية اذا ماقورنت بتركيا والعراق . ويمكن تقسيم مواردها المائية الى :.

أ. الامطار:. تتصف الامطار في سوريا بعدم الثبات واختلاف كمياتها الهاطلة . فيقدر مجموع الهطول المطري السنوي بحدود(٤٨) مليارم٣/سنة.[٥] ويمكن القول ان اكثر من ثلثي الهطول المطري يذهب بالتبخر والتسرب.

ب. المياه الجوفية :.تتوزع المياه الجوفية السورية على سبعة أحواض رئيسية هي (دمشق، اليرموك،العاصي، الساحل،حلب، الفرات، البادية).وتقد رواراداتها المائية المتجددة بحدود (٢,٧) مليارم٣/ سنة.[٦]

ج. المياه السطحية:. وتقسم المياه السطحية في سوريا الى الانهارالداخلية التي تسيرضمن الحدود السورية (كالخابور،والبليخ،والسن،والساجور،وبردى،والاعوج،وبانياس). وتقدر حجم مياه هذه الانهار والينابيع بحدود(٦,٤٥) مليارم٣/سنة .[٧]

وتوجد أنهار دولية مشتركة مع تركيا ولبنان والاردن وهي (الفرات ،دجلة ،عفرين ،جفجغ،قويق،الساجور،العاصي ،الكبير الجنوبي ،واليرموك)، ومن بين اهم هذه الانهار يعد نهر الفرات المشترك بين سوريا وتركيا ذا اهمية مصيرية لسوريا . حيث بلغت واردات نهر الفرات عند دخوله الاراضي السورية التركية ٥٠٠م٣/ثا أوما يقارب من(٤٢%) من الكمية الداخلة والتي تقدر بحدود(٦،٦٢٢) مليارم٣/سنة .[٨] هذابالاضافة الى مياه نهردجلة التي توفر لسورية بحدود(٣،٦٤٢) مليارم٣/سنة .[٩]

ثالثاً: العراق

يمكن القول أن الوضع المائي في العراق نوعا ما افضل من سوريا الا ان هذا الامر لايلغي مخاطر المشاريع المائية التركية واثرها في نقص كمية المياه الواردة الى العراق وتردي نوعيتها الامر الذي له تأثيرمباشر في حجم الاحتياجات المائية المستقبلية. ويمكن تقسيم الموارد المائيةالحالية في العراق الى :-

أ ـ الامطار:ـ يقدر اجمالي مايسقط من امطار فوق العراق بحدود(٩٩,٨٦٥)مليارم٣/سنة.[١٠]غيرأن الجزء الاكبر منها يضيع بالتبخروالتسرب خصوصا"في وسط وجنوب وغرب العراق.

ب ـ المياه الجوفية :ـ تعد من المصادر الستراتيجية لموارد المياه في العراق وخصوصا" في المناطق التي تعاني من انعدام المياه السطحية حيث قدرت وارداتها المائية المتجددة بحدود (٣,٤١٩) مليارم٣/ سنة.[١١]

ج ـ المياه السطحية :ـ تتمثل المياه السطحية في العراق بنهري دجلة والفرات بالاظافة الى بعض الروافد حيث يلتقيان قرب القرنة ليكونان شط العرب . وتقدر كمية مياه النهرين من

عام ١٩٣٠الى عام ١٩٧٠ بحدود (٨٠) مليار م٣ /سنة منها (٥٠) مليار م٣/سنة لنهر دجلة و(٣٠) مليار م٣ /سنة لنهر الفرات الا أن هذه الكمية أنحفضت بعد قيام تركيا بانشاء مشروع ال(GAp) لتصل الى (٤٥,٧) مليار م٣ /سنة لنهر دجلة و(٨,٦) مليار لنهر الفرات .[١٢] والخارطة رقم (١) تبين أمتداد نهر دجلة والفرات في كل من تركيا وسوريا والعراق .

خريطة رقم (1) مجرى نهري دجلة والفرات في
كل من تركيا وسوريا والعراق

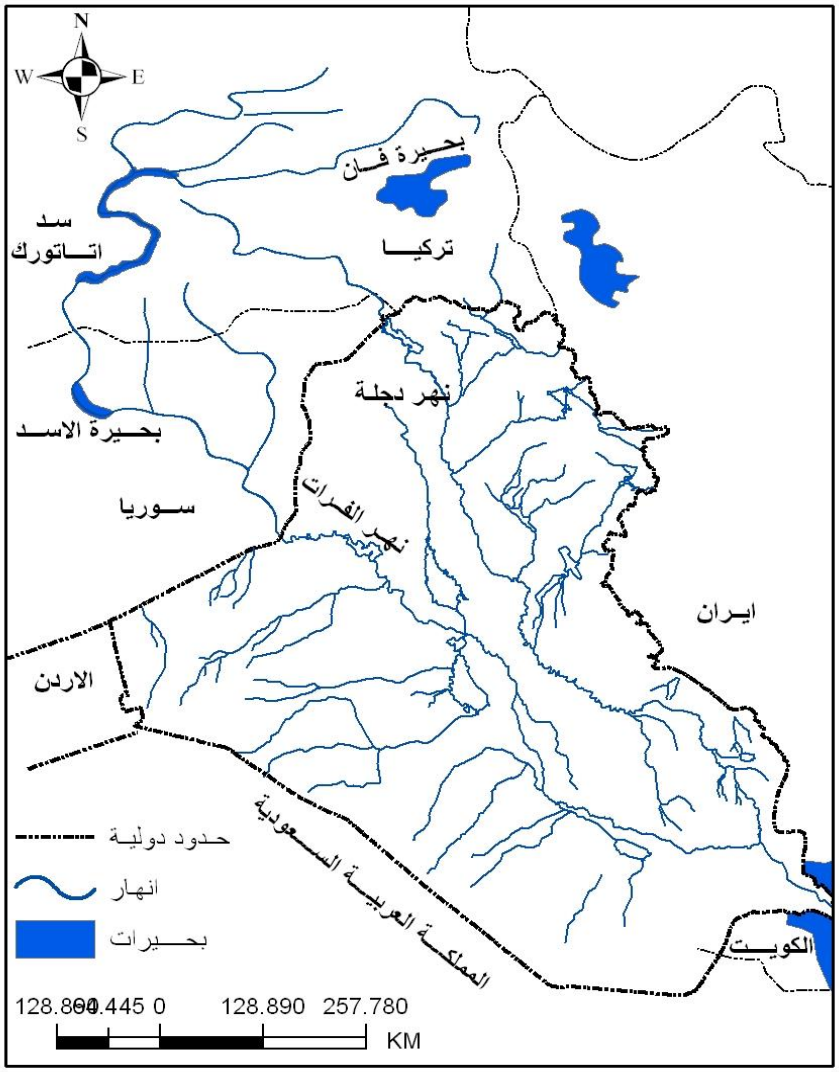

المصدر/ الخارطة من عمل الباحث بالاعتماد على ، مايكل كلير، الحروب على الموارد ، دار الكتاب العربي ،بيروت،٢٠٠٢،ص١٩٧.

١-٢ الميزان المائي في دول النزاع

اولاً: تركيا

تشيرالدراسات الى أن أحتياجات تركيا المائية للاغراض الزراعية أو لغيرها كانت محدودة ولكنها أخذت بالتصاعد وستزداد تبعاً لتزايد النمو السكاني للتطور الحاصل فيها بأضافة مساحات جديدة بحاجة للري . حيث بلغ عدد سكان تركيا (٥٤) مليون نسمة عام ١٩٨٨ بمعدل نمو (٢,٤%) وفي ضوء نفس الزيادة السكانية فان هذا العدد بلغ (٦٨) مليون نسمة عام ٢٠٠٠ وسيصل الى (٩١) مليون نسمة عام ٢٠٢٥.[١٣] في حين قدرت الموارد المائية المتاحة لتركيا بحدود (٢١٤) مليار م٣/ سنة . وقدرت المسحوبات منها عام ٢٠٠٠ بحدود (١٩,٥) مليار م٣ يخصص (٤٢%) من هذه الكمية لتلبية الاحتياجات المنزلية والصناعية فيما تستوعب الزراعة (٥٨%) من هذه الموارد ، أما في عام ٢٠٢٥ فيتوقع أن تصل الاحتياجات بحدود (٢٦,٢٨) مليارم٣.[١٤]

نستشف من عرضنا هذا أن تركيا تتمتع بوفرة مائية حتى عام ٢٠٢٥ وهذا يقودنا الى التسأل عن ماهي حقيقة نوايا قيام تركيا ببناء العديد من السدود العملاقة ضمن مشروع (GAp) ؟ وماهي أهداف الترويج لمبدا بيع المياه ؟

ثانيا: سوريا

هناك تقديرات مختلفة لاجمالي أيرادات سوريا والعراق من المياه وأغلب هذه التقديرات تم أعتمادها قبل أنشاء السدود التركية ومن ثم تم حساب الطلب على المياه وكانت اغلب النتائج التي صدرت عن هذه الدراسات هي نتائج ايجابية . ولكن لكي تكون النتائج اكثر دقة فقد تم في بحثنا هذا تقدير الموارد المائية ضمن الواقع المائي الموجود فعلاً والذي تأثر بالمشاريع المائية التركية وابرزها مشروع (GAp). ومن أجل اعطاء صورة واضحة عن الطلب على المياه في سوريا وافاق المستقبل نورد الجدول (١) الذي يوضح الطلب على المياه في سوريا حتى عام ٢٠٢٥ .

الجدول (١) الطلب على المياه في سوريا ٢٠٠٠ ـ ٢٠٢٥

العام	تعداد السكان (مليون نسمة)	الموارد المائية (مليارم٣/سنة)			الطاب على المياه (مليارم٣/سنة)				نصيب الفرد من الموارد (م٣/سنة)	الفجوة المائية
		سطحية ذات منشاء داخلي وخارجي	جوفية	إجمالي	شرب	صناعة	زراعة	الاجمالي		
٢٠٠٠	١٦.٧٣٤	١٦.٧١٤	٢.٧	١٩.٤١٤	١.١٥٢	٣٧٦	١٠.٣١	١١,٨٣٨	١٦٠٠	+ ٧.٥٧٦
٢٠١٠	٢٣.٢٨٨	١٦.٧١٤	٢.٧	١٩.٤١٤	١.٤٨٨	٨١٨	١٣.٩٦٠	١٦.٢٦٦	٧٤٠	+ ٣.١٤٨
٢٠٢٥	٣٨.٢٣٢	١٦.٧١٤	٢.٧	١٩.٤١٤	٣,٧٠	٢.٣٠٣	٢٢.٩١٩	٢٨.٩٢٢	٤٨٩	- ٩.٥٠٨

يوضح الجدول (١) أن الموارد المائية السورية في عام ٢٠٠٠ بلغ (١٩,٤١٤) مليار م٣/ سنة ، في حين ان الطلب على المياه بلغ (١١,٨٣٨) مليار م٣/سنة محققاً فائضاً مائياً مقداره (٧,٥٧٦) مليار م/٣ سنة . أما في عام ٢٠١٠ ومع أفتراض ثبات كمية المياه في سوريا وتزايد السكان بنسبة (٣,٨%) فعندها سيصل الطلب على المياه لمختلف الاستخدامات الى (١٦,٢٦٦) مليارم٣ /سنة محققاًايضاًفائضاًمائياًيقدر بحدود(٣,١٤٨) مليارم٣/ سنة ، وفي عام ٢٠٢٥ ومع ثبات نفس كمية المياه ونفس معدل النمو فأن الطلب على المياه يتوقع ان يصل بحدود(٢٨,٩٢٢) مليار م٣/ سنة محققاً عجزاًمائياً بحدود(

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة :"مصادر المياه استخداماتها في الوطن العربي ،"أعمال الندوة العربية الثانية ، الكويت ، ٨ ـ ١٠أذار١٩٩٧ ، ص٩٢ .

الغذاء.

ثالثاً: العراق

يمكن القول ان العراق هو البلد الوحيد في المشرق العربي الذي يتمتع باالاكتفاء الذاتي في الزراعة القائمة على الري ، الا أن هذا الاكتفاء مهدد بالتراجع مستقبلا" بسبب جملة من العوامل أهمها أرتفاع الزيادة السكانية في العراق الذي يقابله أرتفاع مستوى المشاريع المائية في تركيا . والجدول (٢) يوضح الطلب على المياه في العراق حتى عام ٢٠٢٥ .

الجدول (٢) الطلب على المياه في العراق لعام ٢٠٠٠ ـ ٢٠٢٥

	تعداد السكان (مليون نسمة)	الموارد المائية (مليارم٣)			الطلب على المياه (مليارم٣)				نصيب الفرد من الموارد (م٣ / السنة)	الفجوة المائية (مليار م٣)
		سطحية ذات منشأ داخلي وخارجي	جوفية	إجمالي	شرب	صناعة	زراعة	الاجمالي		
٢٠٠٠	٢٤.٤٠٤	٥٤.٣	٣.٤١٩	٥٧.٧١٩	١.٤٩٧	٢,٢٢٩	٤٨,١٤٢	٥١,٨٦٨	٢٦٨٥	+٥,٨٥١
٢٠١٠	٣٤.٧٥٩	٥٤.٣	٣.٤١٩	٥٧.٧١٩	٢.٢٢٠	٢,٥٩٣	٦٨,٥٧٠	٧٣,٣٨٣	٢٠٤٦	-١٥,٦٦٤
٢٠٢٥	٥٩.٨٣	٥٤.٣	٣.٤١٩	٥٧.٧١٩	٤.٧٤٤	٣,٥٥٨	٧٨,٥٥٤	٨٦,٨٥٦	١٢١٨	-٢٩,١٣٧

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :"المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة، "مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي ،"أعمال الندوة العربية الثانية ، الكويت، ٨ ـ ١٠ أذار ١٩٩٧، ص٩٢.

ويوضح الجدول (٢) أن أجمالي الموارد المائية في العراق عام ٢٠٠٠ بلغ (٥٧,٧١٩) مليار م٣ /سنة ، في حين ان الطلب على المياه بلغ (٥١,٨٦٨) مليار م٣ /سنة محققا" فائضا" مائيا" مقداره (٥,٨٥١) مليار م٣/ سنة . أما في عام ٢٠١٠ ومع أفتراض ثبات كمية المياه في العراق وتزايد السكان بنسبة (٣,٦%) فعندها سيصل الطلب على المياه لمختلف الاستخدامات الى (٧٣,٣٨٣) مليار م٣ /سنة محققا" فجوة مائية تقدر بحدود (١٥,٦٦٤)مليار م٣/ سنة . وفي عام ٢٠٢٥ ومع افتراض ثبات نفس كمية المياه ونفس معدل النمو فأن الطلب على المياه يتوقع أن يصل بحدود (٨٦,٨٥٦) مليار م٣/سنة محققاًعجزاً مائياً بحدود (٢٩,١٣٧) مليار م٣/سنة . وهذا العجز ستكون له انعكاسات مباشرة على حجم المساحات المزروعة ومن ثم الامن الغذائي .

ومن خلال استعراضنا هذا نجد ان سوريا والعراق سيمران بازمة مائية مرتقبة تكمن في اختلال التوازن بين ماهو متاح من الموارد المائية والطلب عليها وبالتالي ظهور عجز مائي مرتقب وسوف تزداد نسبة هذا العجز بمرور الوقت ، ومرد ذلك الى جملة من الاسباب أهمها قيام تركيا باتباع سياسة مائية فردية في أدارة واستغلال مياه النهرين من خلال القيام بانشاء مجموعة من المشاريع أهمها مشروع (GAp).

١-٣ المشاريع المائية التركية

عندما يحاول الاتراك أحصاء مصادر قوتهم في عالم تتقلص فيه اهميتهم الاستراتيجية في حلف شمال الاطلسي وتهدد وحدة اراضيهم مشكلة كردية متفاقمة في جنوب شرق الاناضول عند ذلك تتجه افكارهم نحو المياه العنصر المهم في المنطقة لذا قامت خلال السبعينات في تنفيذ مشروع ال(GAp) لتحقيق هدفها الاستراتيجي المتمثل بلعب دور سياسي واقتصادي مؤثر في المنطقة وادخلت الى دائرة هذا الهدف (مشروع انابيب السلام التركي) . وعلى هذا الاساس سنتناول المشاريع المائية التركية من خلال المطلبين الاتيين : ـ

اولاً: مشروع جنوب شرق الاناضول (GAp)

يرتبط مشروع جنوب شرق الاناضول (Great natio project) والمعروف بمشروع (GAp) ارتباطاً وثيقاً بنهري دجلة والفرات حيث يقوم عليهما ، ويعد اكبر مشروع للتنمية الاقتصادية والاقليمية في تاريخ تركيا . وهومشروع متعدد الاغراض والجوانب ، حيث يتضمن(١٣) مشروعاً أساسياً للري وتوليد الطاقة الكهربائية عن طريق (٢١) سداً ـ منها (١٧) سداً على نهر الفرات و(٤) سدود على نهر دجلة ، كما يتضمن أقامة (٧) محطات كهرومائية على النهرين وروافدهما أنظر خارطة رقم (٣).[١٥] .

الجدول (٣) وحدات مشروع جنوب شرق الاناضول (GAp)

اسم الوحدة	انتاج الطاقة الكهرومائية ((مليار ك.و.س)سنوياً	المساحة المروية (الف هكتار)
مشروع الفرات الادنى	٨ ،٢٤٥	٧٠٦ ، ٢٠٤
مشروع قرة قايا	٧ ،٣٤٥	-
مشروع الفرات الحدودي	٣ ، ١٧٠	-
مشروع سروج ـ بازكي	٠ ،١٠٧	١٤٦ ،٥٠٠
مشروع غوكصو ـ اربان	-	٨٢ ، ٦٨٥
مشروع ادي يامان ـ كاهتا	٠ ، ٥٠٩	٧٧ ، ٤٠٩
مشروع غازي عنتاب	-	٩٨ ، ٠٠٠
مشروع دجلة ـ قرال قيزي	٠ ، ٤٤٢	١٢٦ ،٠٨٠
مشروع باطمان	٠ ، ٤٨٣	٣٧ ، ٧٤٤
مشروع باطمان ـ سيلون	١ ،٥	٢١٣ ،٠٠٠
مشروع جرزان	٠ ، ٣١٥	٦٠ ،٠٠٠
مشروع اليسو	٣ ، ٧٣٠	-
مشروع جزرة	١ ، ٢٠٨	١٢١ ، ٠٠٠
المجموع	٢٧ ، ٠٦٣	٦٥٢، ٦٥٩ ، ١

المصدر: عبد العزيز شحاذة المنصور :"المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا ،"مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط١، ٢٠٠٠ ، ص١٦٧ .

ويغطي المشروع ست محافظات تركية وهي : غازي عينتاب (Gazia) ، وادي يامان (Adiyaman) ، واورفة (urfa) ، وديار بكر (Diyar bakir) ، وماردين(mardian) ، وسيرت (sirt) ، وتبلغ المساحة التي يشملها المشروع (٧٣,٨٦٣) الف كم٢ أي مانسبته (٩,٥%) من المساحة الاجمالية لتركيا .[١٦] وكان مقرراً لهذا المشروع أن ينتهي خلال العام ٢٠١٠ على أن يتم تأمين مبلغ (مليار وثلاثمائة مليون دولار) كل عام ، ليصل أجمالي نفقات المشروع منذ بدايته في مطلع السبعينات نحو (٣٥ ـ ٤٠) مليار دولار .[١٧]

أما الاهداف والطموحات التي تحاول تركيا تحقيقها من وراء مشروع (GAp) فيمكن تقسيمها الى مجموعتين رئيسيتين هما (الاهداف السياسية والاهداف الاقتصادية)

١ـ الاهداف السياسية

- أستخدام المياه كورقة ضغط على سوريا والعراق ، حيث تعتقد تركيا أن سوريا والعراق يقومان بايواء ودعم مقاتلي حزب العمال الكردستاني (pkk).
- محاولة تركيا مقايضة المياه بالنفط العربي وجاء هذا التوجه على لسان رئيس الوزراء التركي (أنذاك) سليمان ديميريل في حفل تدشين سد أتاتورك بقوله (أن أبار النفط لهم ومنابع المياه لنا وأن من حق تركيا التحكم بمياه دجلة والفرات وحتى أخر نقطة حدودية) .[١٨]
- تسعى تركيا في أن يكون لها موقع مؤثر في النظام العالمي الجديد بعد تضائل الاهمية الاستراتيجية لها في حلف شمال الاطلسي بعد انهيار المعسكر الاشتراكي.[١٩]

٢ـ الاهداف الاقتصادية

- تسعى تركيا لتكون سلة غذاء (الشرق الاوسط) وبخاصة الوطن العربي الذي قدرت قيمة وارداته من الموارد الغذائية بحدود (٥٠) مليار دولارعام ٢٠٠٠ .[٢٠]
- يهدف المشروع الى ري (٢) مليون هكتار بحلول عام ٢٠١٠ من الاراضي الزراعية وانتاج طاقة كهرومائية تقدر سنوياً بحدود (٢٧,٤) مليار كيلو واط سنوياً .[٢١]

- يسهم المشروع في رفع معدل الدخل القومي التركي بنسبة (٧%) وخفض معدل التضخم السنوي الى حوالي (٤%) مع توفير(٣) ملايين فرصة عمل كثير منها للقرويين الاكراد. [٢٢]
- فتح منافذ التسويق والخبرة الفنية والتكنولوجية التركية خاصة في مجال المياه والري واستصلاح الاراضي مما يساعد الشركات التركية الى الدخول الى السوق الشرق اوسطية لتنفيذ مشروعات مائية.

والجدير بالذكر أنه اذا كان مشروع (GAP) سيحقق لتركيا مزايا عديدة لاقتصادها الوطني وأمنها القومي ويعززدورها الاقليمي المرتقب فأنه له أثاره السلبية الكبيرة في كل من سوريا والعراق، ولبيان أهم المشكلات التي تسببها المشاريع المائية التركية حيال سوريا والعراق سنقوم بدراستها وفق الاتي : ـ

١ ـ مشكلة تناقص الوارد السنوي لنهري دجلة والفرات

عند الانتهاء من بناء جميع السدود التركية في اطار مشروع الـ (GAP) فأن حجم تخزينها سيبلغ (٨٩,٥٦) مليارم٣.[٢٣] وهذا مايعادل ثلاثة أمثال مجموع الوارد المائي الوسطي السنوي لنهر الفرات تقريباً والذي يبلغ (٣١) مليارم٣/سنة ، وبحسب أتفاقية ١٩٨٧ فقد تعهدت تركيا بتزويد سوريا (٥٠٠) م٣/ ثا من نهر الفرات أو(١٥,٧٥) مليار م٣/ سنة ، وتقدر الاحتياجات المائية للمشاريع التركية على نهر الفرات عند اكتمالها بحدود (١٥,٢٥) مليار م٣ ، والاحتياجات السورية بحدود(٦,٧) مليار م٣ فأن ما سيصل من مياه النهر الى الحدود العراقية السورية سيكون بحدود (٨,٤٣) مليار م.[٢٤]

أما معدل وارد نهر دجلة عند الحدود التركية فيبلغ (٢١) مليار م٣ ويبلغ الاحتياج المائي للمشاريع التركية عند أنجازها بحدود (٦,٢) مليار م٣ يضاف اليها المياه اللازمة لارواء مساحة (٢٢٧) الف هكتار المخطط لاروائها على حوض النهر في سوريا لذلك فأن الحصة المتبقية للعراق تقدر بحدود (١٠) مليار م٣ .[٢٥] وهذا يعني أن (٥٠%) فقط من مياه النهر ستصل الى العراق وهو ما ينذر بكارثة مالم يتم التفاهم حول هذه المسألة .

وتجدر الاشارة الى ان تركيا تخطط ضمن مشروع (GAp) لري اكثر من (٢) مليون هكتار، مقارنة ب(١٥٣) الف هكتار قبل الشروع بتنفيذ مشروع ال(GAp) .[٢٦]

هذه التنمية الزراعية ضمن مشروع ال (Gap) بلاشك ستكون على حساب المساحات الزراعية في سوريا والعراق لأن كلا البلدين يعتمد على حاجته الزراعية بالكامل على مياه نهري دجلة والفرات. حيث شكلت الاراضي المزروعة في العراق حتى بداية السبعينات (٧,٦) مليون هكتار ، وفي عام ١٩٨٨ كانت الاراضي الصالحة للزراعة تبلغ (١١,٥٠٠,٠٠) هكتار .[٢٧] وبما ان مياه الفرات ستنخفض الى(٨,٤٣) مليارم٣ عند الحدود السورية العراقية ومياه دجلة الى (١٠) مليار م٣ عند الحدود العراقية التركية فأن هذه الكمية تعد غير كافية لاستثمار المساحات القابلة للزراعة في العراق مما ينذر بكارثة تلوح في الافق نتيجة للزيادة السكانية المتوقعة في العراق الذي يقابله زيادة في المشاريع المائية التركية .

أما في سوريا فتقدر المساحات المروية في حوض الفرات عام ١٩٥٥ بحدود (٤٣٩,٠٠٠) هكتار حيث يتطلب لاروائها (٥,٢٦٩) مليار م٣/سنوياً ، وتخطط سوريا لزيادة المساحة المروية في حوض الفرات لتصل الى (٢,٨) مليون دونم عام ٢٠٢٠ .[٢٨] واذا ماقارنا بين كميات المياه الواصلة اليها من نهر الفرات (٧,٦) مليارم٣ / سنة وبين حجم الاستثمار الزراعي المتوقع مستقبلاً فبلا شك سيكون هناك عجز مائي واضح مما سيحول دون أستثمار هذه المساحات المخطط لها .

٢ ـ مشكلة التأثير على نوعية المياه

ومن ناحية اخرى ستؤدي المشاريع المائية التركية الى مشاكل بيئية معقدة في سوريا والعراق وذلك ان المياه العائدة من الحقول المروية في تركيا ستحمل معها الاملاح والاسمدة الكيمياوية والمبيدات . حيث نجد ان نسبة الاملاح الذائبة قي مياه نهر الفرات الواردة الى العراق قد ارتفعت من معدل (٤٥,٥) جزء بالمليون عام ١٩٨٠ الى (٤٣٠,٦) جزء بالمليون عام ١٩٨٥ والى (٧٩٢,٥) جزء بالمليون عام ١٩٩٠.[٢٩]

أما نوعية المياه في دجلة فعلى الرغم من أنها تعد أفضل من مياه الفرات الا أن هذه الكمية تزداد بجنوب العراق ، حيث وصلت الى (٩٧٦) جزء بالمليون في منطقة الكوت عام ١٩٩١ والى (١٥٤٨) جزء بالمليون في منطقة العمارة عام ١٩٩٢.[٣٠]

والحال لايختلف عليه في سوريا أذ توجد (٣٠٠) نتيجة تحاليل لعينات مأخوذة من مياه وادي الجلاب (البليخ) القادمة من تركيا من الفترة من مطلع عام ١٩٩٦ وحتى تشرين الثاني نوفمبرعام ١٩٩٦ تشير كلها الى استمرار التلوث بكل انواعه (مياه صرف صحي ،مياه صرف زراعي ، مخلفات صناعية .....).[٣١] وهو ماينذر بكارثة بيئية تهدد الانتاج الزراعي وتهدد حياة الانسان والحيوان على حد سواء .

ثانياً: مشروع أنابيب السلام التركي

طرح رئيس الوزراء التركي (أنذاك) سليمان ديمريل عام ١٩٨٧ خلال زيارته الى الولايات المتحدة الامريكية مشروع أنابيب السلام والذي يقتضي ببيع (٦) ملايين م٣ يوميا"من فائض نهري سيحون وجيحون ، وكلفت الحكومة التركية شركة أمريكية للقيام باعداد دراسة جدوى المشروع وهي شركة (proun and root) وقد تمخضت الدراسة عن خطين للانابيب بكلفة (٢١) مليار دولار وهما [٣٢]ـ

أ ـ الخط الغربي : الذي يذهب الى كل من سوريا والاردن واسرائيل والمنطقة الغربية من العربية السعودية .

ب ـ الخط الشرقي : الذي يتجه الى سوريا ثم الكويت فالمنطقة الشرقية من العربية السعودية فلبحرين وقطر والامارات واخيرا عمان .

و لهذا المشروع أهداف سياسية واقتصادية تسعى تركيا للحصول عليها تتمثل في :ـ

١ ـ محاولة تركيا الحصول على عائدات مالية تقدر بحدود (٢) مليار دولار سنوياً نظير بيع المياه الى الدول العربية.[٣٣]

٢ ـ محاولة تركيا دمج اسرائيل في المنظومة العربية من خلال اشراكها في هذا المشروع .

٣ ـ تسعى لتعزيز دورها الاقليمي كعنصر للتوازن الاستقرار والسلام في منطقة الشرق الاوسط.

٤ ـ تسعى تركيا من خلال هذا المشروع لاقرارمبدأ بيع المياه .

وقد لاقى هذا المشروع تحفظا"من الاقطارالعربية لاعتبارات سياسية بالدرجة الاولى تكمن في تخوف هذه الاقطار من التحكم بهذا العنصر الحيوي من قبل دولة المنبع (تركيا

) . كما ان اسرائيل مشتركة بهذا المشروع وهناك قضايا مصيرية لم تحل معها ، وبقى هذا المشروع مطروحا" حتى هذه اللحظة .

وهكذا تتضح خطورة المشاريع المائية التركية من خلال الاثار السلبية التي تمثلها سواء المشاريع المنفذة أوالتي مازالت مطروحة . فما تقوم به تركيا عند التخوم السورية العراقية يتعدى أبعاده التنموية المعلنة الى أبعاد جيوبولتكية مبطنة . أذ انها عازمة على المضي قدما"في مشاريعها المائية وخنق نهري دجلة والفرات من خلال السدود المقامة داعمة مواقفها هذه باستخدام مصطلحات تفرض واقعا"معين مثل ، (مياه عابرة للحدود)،(حق السيادة المطلقة)،(أعتبار الحوضين حوضاً واحدا)، (مفهوم الاستخدام الامثل للمياه). وتبرر تركيا مواقفها هذه بأن النهرين ينبعان من اراضيها وبذالك فهي ثروة تركية وليست ثروة مشتركة مع سوريا والعراق . وهذا الموقف لاينسجم مع القواعد التي جاء بها القانون الدولي ، كأتفاقية هلسنكي عام ١٩٦٦ ، وقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية عام ١٩٩٧ كما لاينسجم أيضا"مع الاتفاقيات الموقعة بين الاطراف الثلاثة ، حيث يوجد ثلاثة عشر نصا"وقعت تركيا عليها مع كل من سوريا والعراق بين عام (١٩٢٠ وعام ١٩٩٣) .[٣٤] وكل هذه النصوص تبرهن أذا ماعرض الموضوع على المحافل الدولية أو القضائية على وجوب أعترف تركيا بالطابع الدولي لنهري دجلة والفرات وتوزيع مياههما بين البلدان الثلاثة .

والغريب في موقف تركيا هو التناقض الواضح في المواقف ففي الوقت الذي ترفض فيه توقيع اتفاقية تعمل على قسمة المياه بينها وبين سوريا والعراق فأنها في الوقت نفسه تقوم بتوقيع اتفاقية مع جيرانها (اليونان،بلغاريا،أيران،الاتحاد السوفيتي سابقا") ، لتنظيم أستخدام المياه الدولية المشتركة .[٣٥] وهذا مايثبت ان تركيا تحاول أسخدام المياه كأداة سياسية من أجل تحقيق مصالح ضيقة مستغلة عوامل الضعف الجيوبولتكية لكل من سوريا والعراق من أجل التأثير على عناصر القوة والقرارات السياسية .

والمتتبع لاستراتيجية تركيا في تنفيذ مشاريعها فأنه يجد أستغلالها تدهور العلاقات مابين سوريا والعراق بل أنها تقوم على تناقض هذه العلاقات ، فاستغلت تركيا في عام ١٩٧٥الفتور في العلاقات السياسية ما بين البلدين فقامت ببناء سد كيبان الذي يعد الحلقة

الاولى من مشروع جنوب شرق الاناضول ، وأبان الحرب العراقية الايرانية بداية الثمانينات أنطلقت هذه المشاريع بمختلف الاتجاهات ، وفي بداية التسعينات وفي ظل الحصارالاقتصادي أثر أجتياح النظام العراقي للكويت والذي شهد عزل العراق عن المجموعة الدولية وأنشغاله بترتيب قضاياه الداخلية والاقتصادية مما صب باتجاه خدمة طموح تركيا في تنفيذ مشاريعها ، أما في عام ٢٠٠٣ والذي شهد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة مستغلة تركيا التدهور الامني والتناقض في الرؤى للاحزاب السياسية بعد الاحتلال ومطلقة العنان لهذه المشاريع من دون وجود طرف مؤثر يستطيع أخضاع تركيا ويقوم على حملها للامتثال لقواعد القانون الدولي .

لذلك فأننا نرى ضرورة الالتفات في الوقت الحاظرالى هذا النهج التركي الخطير المتمثل في أقامة المشاريع المائية وأن نصب جل أهتمامنا بكيفية مواجهة هذا التحدي الذي بات يهدد سوريا والعراق.

المبحث الثاني

ستراتيجية المواجهة المائية وسبل ادارتها بين دول النزاع

بعدما ما أوضحنا سلفاً تأثير المشاريع المائية التركية وأهدافها لذا من المهم العمل على وضع ستراتيجية سورية عراقية لمواجهة هذه المشاريع وحمل تركيا أن تستغل مياهها أستغلالاً أقتصادياً أكثر منه سياسي . وسنقوم بأستعراض عدد من ستراتيجيات المواجهة التي نعتقد أنها ستخلق حالة من التوازن بوجه التهديدات التركية وهي كالاتي :-

٢-١ ستراتيجية التفاوض

أذا ما أرادت الدبلوماسية السورية والعراقية أن تحقق أهدافها المرجوة فعليها ان تعمل على تطوير العنصر الاساسي للدبلوماسية الاوهو المفاوضات عن طريق أتباع ستراتيجيات ناجحة تستخدم في الفاوضات ، ومن هذه الستراتيجيات : -

١ـ ستراتيجية مفاوضة الدول غير المتعاونة : ـ والتي تستخدم عندما يدخل متغيرجديد الى العملية التفاوضية، أولتغير وضع راكد الى متحرك ، أو عندما يريد الطرف الاخر الاستئثار بنتائج المفاوضات، ومن الاساليب التكتيكية التي تتضمنها هذه الستراتيجية ، ضبط النفس ، عدم الاندفاع ،المفاجاءة ،الانسحاب برفق،الانسحاب الظاهريز. (٣٦)

أن مبررات العمل بهذا النوع من الستراتيجية هو ان الجانب التركي في جميع مراحل المفاوضات المتعلقة بالمياه لايحمل روح التعاون ويحاول أن يجعل الوضع على ما هو عليه (وضع راكد) مستهدفاً بذلك الاستئثار بنتائج المفاوضات لصالحه ، وعليه فان أتباع هذا النوع من الستراتيجية وبنفس الاساليب التكتيكية من الممكن أن يساعد على حل مشكلة المياه القائمة .

٢ ـ ستراتيجية مفاوضة الدول المتعاونة : ـ وتنطوي هذه الستراتيجة في أغلب الاحيان على الروح التعاونية لاطراف المفاوضات أتجاهاً وسلوكاً، والاساليب التكتيكية لهذه الستراتيجية ،المشاركة ، واسلوب الخطوة خطوة .(٣٧)

وفي هذا النوع من التعامل مع تركيا فيما لو كانت جادة فأنه لايقتصر على أستغلال مياه نهري دجلة والفرات بل أنه يشجع على أقامة (المشروع التكاملي لاستخدام المياه في الانهار) حيث تعكس النظرة التعاونية لتنمي العلاقات الثقافية والسياسية والاقتصادية مابين الدول الثلاث بحيث يؤدي التعاون الى أنشاء نوع من السوق المشتركة بينهما .

أن نجاح هذه الستراتيجيات التفاوضية من أجل دعم الموقف السوري والعراقي يعتمد على توفر شروط معينة مثل وجود مفاوضين ناجحين يتمتعون بسمات معينة منها الالمام بمعارف متنوعة ذات صلة بالتفاوض والحذر من الاقدام على أية خطوة دبلوماسية من دون درس وتمحيص والتمييزبمهارة جمع وتحليل واستخدام المعلومات المتعلقة بموضوع المشكلة ، والالمام بمعارف القانون الدولي ومهارة أتخاذ القرار التفاوضي.

٢ـ٢ ستراتيجية التأثير باستخدام عنصر النفط

بالرغم من أكتشاف النفط في تركيا الا أن أنتاجها يعد قليلاً لايسد الاجزءاً ضئيلاًمن أحتياجاتها النفطية العامة ، ذلك مما دفع تركيا الى البحث عن مصادر أضافية لتزويدها بالطاقة النفطية فاتجهت الى الاقطار العربية وبالاخص العراق لاعتبارات عديدة منها قربه

ونوعيته الجيدة وانخفاض نفقات أيصاله . أذ أن تركيا لاتنتج محليا" سوى (١٦%) من أحتياجاتها النفطية وتستورد(٨٤%) من تلك الاحتياجات من الخارج .[٣٨] أن أزمة الطاقة هذه جعلت تركيا تصل وارداتها النفطية من الاقطار العربية الى ماقيمته (١,٩٤٧,٦٤٥) مليون دولار عام ١٩٩٢.[٣٩] وفي عام ٢٠٠٧ والذي شهد أرتفاعاً غير مسبوق لاسعار النفط لاعتبارات سياسية بالدرجة الاولى ، أنفقت تركيا(٣٧) مليار دولار لاستيراد النفط والغاز الطبيعي .[٤٠] وتعاني تركيا من الارتفاع الحاد في أسعارهذه المادة أذ سجل البرميل الواحد للنفط الخام رقما"قياسيا"بلغ(١٣٥) دولار قبل أن يتراجع ، وعلى أثر هذا الارتفاع أعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان رفع أسعار الطاقة مشيرا"الى أن حكومه بلاده مطرة الى ذلك بسبب الارتفاعات القياسية التي سجلتها أسعار الطاقة في الفترة الاخيرة .[٤١]

وحسب أخر الاحصائيات الحكومية فقد سجلت الموازنة التركية أرتفاعا" في استيراد النفط والغاز للعام الرابع على التوالي ومن المتوقع أن تتجاوز(٤٠) مليار دولار لعام ٢٠٠٨ مقارنة مع (٣٧) مليار دولار لعام ٢٠٠٧.[٤٢]

وبسبب أتباع تركيا خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة متطلبات الحياة فأن الطلب على النفط سوف يتزايد ومع أرتفاع اسعارالنفط فهذا يعني مبالغ الحصول على النفط سوف تتضاعف ، وخير دليل على ذلك ماوصلت اليه ميزانية عام ٢٠٠٧ وعام ٢٠٠٨ لشراء النفط في تركيا من زيادة مقارنة مع ميزانية الاعوام السابقة وليس أمام تركيا أرخص من النفط العراقي والعربي .

وتجدر الاشارة الى أن تركيا تقوم بالحصول على النفط العراقي من خلال الخط العراقي التركي ، ويقوم هذا الخط بأيصال النفط العراقي من منطقة كركوك الى ميناء (جيهان) على الشواطي التركية للبحر المتوسط ، حيث يوفر هذا المشروع لتركيا النفط الخام الذي تحتاجه للاستهلاك المحلي بالاضافة الى ذلك الفوائد الاقتصادية المتمثلة بعوائد مرور النفط الخام عبر اراضيها .

وعلية فأن أزمة الطاقة هذه في تركيا تثبت الوهن في الموقف التركي الذي سيحتم موقفاً مرناً فيما يتعلق بسياستها المائية من خلال توضيف الحاجة التركية الشديدة للنفط

بمعنى تحويل عملية الضخ عبر تركيا الى ضرورة تركية للحصول على نفط عراقي أكثر منه ضرورة عراقية لايجاد منافذ تسويقية ، وذلك لايتحقق الا من خلال أعادة ضخ النفط من حقول كركوك شمالي البلاد الى ميناء بانياس السوري على البحر المتوسط الذي أوقف العمل به بعد تدهور العلاقات السورية العراقية أواخر السبعينات ، وتقوية أفاق التعاون العراقي السوري في مجال النفط حيث يشكل هذا في نتائجه أحدى عوامل الضغط العراقية السورية على تركيا ويقوي من موقفهما في ضمان حقوقهما وفق ما اقره القانون الدولي في مياه نهري دجلة والفرات.

٣.٢ جوانب الضعف التركي

بالرغم مما تتمتع به تركيا من قوة تتمثل في أرتفاع معدلات الناتج القومي وتطور القطاع الصناعي وتنامي عوائد السياحة وتوفر الامكانات الزراعية من خلال وفرة المياه ، حيث شكلت هذه بدورها عوامل قوة أنعكست على طبيعة القرار السياسي التركي وعلى طبيعة التوجهات والتطلعات التركية في المنطقة ، وفي مقابل ذلك هناك جوانب ضعف تعاني منها تركيا منذ قيام الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ ومازالت حتى الان حيث تتلخص فيما يأتي : ـ

١ ـ أزمة التصدير

أن الصادرات التركية باستثناء المنتجات الصناعية تتكون بصورة رئيسية من اللحوم والخضروات والفواكه والحديد وهذه السلع خاصة الزراعية منها لاتستطيع تركيا تصديرها على نطاق كبير الى دول المجموعة الاوربية بسبب القيود الصحية التي تفرضها المجموعة على وارداتها من هذه السلع فظلا"عن وجود فائض من هذه السلع في الاسواق الاوربية الامر الذي يؤدي الى نوع من المنافسة بين تركيا والمجموعة الاوربية في تصدير هذه السلع الى البلدان العربية .[٤٣]

٢ ـ ظاهرة التضخم في الاقتصاد التركي

هناك عدة اسباب وراء ظاهرة التضخم في الاقتصاد التركي منها الانفاق الكبير على مشروع (GAp) حيث يمثل الانفاق عليه (٦-٩%) من مجموع الميزانية السنوية العامة لتركيا .[٤٤] وارتفاع اسعار مصادر الطاقة والتخفيض المستمر لسعرصرف الليرة التركية .أسهم بشكل كبير في بروز ضاهرةالتضخم في الاقتصاد التركي الذي ناهز (٧٠%) .[٤٥]

٣ ـ عدم أستقرار سوق العمل التركي

يتصف سوق العمل التركي بوجود اعداد غفيرة من العاملين الاتراك في الاقطار العربية ولاسيما خلال السنوات الاخيرة ، كذلك يتصف بانتشار ظاهرة البطالة على اثر قيام السلطات التركية ببيع بعض مؤسسات القطاع العام خلال اعوام التسعينات وهو مازاد من حجم البطالة ، أذ بلغ عدد العاطلين عن العمل (٢,٦٣٤,٠٠٠) مليون عاطل عام ١٩٩٠.[٤٦]

٤ ـ تبعية الاقتصاد التركي للخارج

أتبعت تركيا سياسة الإنفتاح الاقتصادي خلال الخمسينات التي أنعكست سلبا"على أقتصادها من خلال التأثير على نشاط منشأت القطاع العام التركي وادائها وتشجيعها للاستثمارات الاجنبية التي دخلت تركيا من الخارج وخلقت صناعات تجميعية تعتمد بموارها الاولية والتكنولوجية من الخارج أيضاً.[٤٧]

٥ ـ مشاكل القطاع العام

أدى غموض دور القطاع العام في الحياة الاقتصادية الى قيام الحكومة التركية بجملة من الاجراءت لبيع مؤسسات القطاع العام . وقد قدرت ماحصلت عليه الدولة من بيع هذه المؤسسات عام ١٩٩٣ نحو(٣) مليار دولار وهناك خطة أضافية لبيع (١٠٦) مؤسسة حكومية الى القطاع الخاص تشمل مصانع الحديد والصلب ومنشأت أنتاج البترول والكهرباء وشركات الاسمنت والاغذية والسيارات والبنوك وغيرها . [٤٨]

٦ ـ أرتفاع الانفاق على المؤسسة العسكرية

حضيت المؤسسة العسكرية في تركيا بالقدرالاكبر من الانفاق من الميزانية العامة الكلية للدولة أذ وصل الانفاق العسكري الى مايقارب من خمس الميزانية الكلية للدولة ،

وترجع ضخامة هذا الانفاق الى جملة من التحديات منها ضرورة مواجهة التحديات اليونانية المستمرة ومسألة حزب العمال الكردستاني (pkk) ، والتزام تركيا تجاه التحالف الغربي (دول حلف شمال الاطلسي) .ثم التوجه التركي الخاص بتخطيط سياسة للصناعات العسكرية التركية وبتنفيذها تحاكي الصناعات المتطورة في الدول المتقدمة بحيث تصبح تركيا دولة مصدرة للسلاح لعموم دول المنطقة وبالاخص الدول العربية.[٤٩]

٧ ـ مشكلة سداد الديون الخارجية

يشكل سداد الديون الخارجية (الامريكية وغير الامريكية) عبئا"كبيرا"على الاقتصاد التركي . فقد بلغ عام ١٩٨٨ مايقارب (٢٢) مليار دولار.[٥٠] وارتفع الدين الخارجي ليصل الى (٣٣,٤) مليار دولار لغاية حزيران عام ١٩٩٢ .[٥١]

ومن خلال أستعراضنا لجوانب الضعف التي تعاني منها تركيا نجد أن أغلب هذه الجوانب هي جوانب ضعف أقتصادية ، وعلى أعتبار أن تركيا جزأ"من المجموعة الاوربية كان أمراًمبالغاً فيه ولم يحقق للاقتصاد التركي الكثير لعمليات التنمية ، فأن تركيا اليوم معنية بدعم علاقتها مع سوريا والعراق لما يمثلانه من أهمية كمعبر للاقطار العربية لدعم أقتصادها المتطلع الى البحث الدائم عن أسواق خارجية لصادراتها وشركاتها وعمالتها والبحث عن رووس الاموال والاستثمارات والطاقة وهذا بدوره يعطي الفرصة لسوريا والعراق وباقي الاقطار العربية للعب دور اكبر في ضمان حقوقها المكتسبة في مياه دجلة والفرات من خلال التأثير على جوانب الضعف التركية وفي حمل تركيا لاتباع سياسة مائية مرنة مع سوريا والعراق حفاظا"على مصالحها وخصوصا"هي بلد يعاني من مشاكل الطاقة والتظخم والديون.

وعندما نقول التأثير لانقصد هنا الاستحواذ او الاستئثار بل نقصد حمل تركيا للرضوخ لمبداء القانون الدولي حتى نصل الى أقصى درجات التعاون فيما بين الدول

المتشاطئة وصولا" الى تنمية حوض النهر ككل وفقا"لاستراتيجية أشمل تسعى لتحقيق أهداف كل الدول المتشاطئة والتنسيق بين مطالبها واحتياجاتها .

٤.٢ مشكلة حزب العمال الكردستاني (Pkk)

ظهر حزب العمال الكردستاني المعروف في الادبيات السياسية (Pkk) في عام ١٩٧٨ كتيار أيدلوجي متأثراً بالافكار والنشاطات ذات الطابع الماركسي .[٥٢] وتعد سنة ١٩٨٤ البداية الحقيقية لانطلاق نشاط هذا الحزب سياسيا"وعسكريا"حيث تصاعدت المواجهة بينه وبين الحكومة التركية من خلال أتباعه اسلبوب حرب العصابات .[٥٣] وأيمانا"من الحكومة التركية بأهمية دور سوريا والعراق في حل هذه المشكلة فقد أدخلتها الى دائرة الحل وبدى ذلك واضحا"من خلال أتفاقية ١٩٨٧ بين تركيا وسوريا أذ انها أتفاقية امنية قبل ان تكون أتفاقية تزويد سوريا ب (٥٠٠) م٣/ ثا من مياه الفرات حيث تضمنت أن تفرض سوريا قيودا"صارمة على أنشطة حزب العمال الكردستاني لمنع عناصره من عبور الحدود بين البلدين . الا أن هذه الاتفاقية لم تلبي الطموح التركي في أيجاد حل لهذه المشكلة مما أنعكس سلباً على سير العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين . حتى عام ١٩٩٩ حيث طرح الرئيس المصري حسني مبارك مبادرته الشهيرة التي عرفت (أتفاقية أضنة الامنية) والتي تنص على تعهد سوريا بطرد عبدالله أوجلان وحزبه من أراضيها .[٥٤] وبذلك شكلت هذه الاتفاقية مرحلة جديدة من تقارب السياسات والدفع بأتجاه أنتقال التعاون في المجال الامني الى المجال الاقتصادي والتجاري.

الا أن التوتر عاد من جديد ولكن هذه المرة مع العراق حيث صادق البرلمان التركي باغلبية(٥٢٦) نائبا"ومعارضة (١٩) لملاحقة مسلحي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق .[٥٥] وفعلا تحرك الجيش التركي في٢٢/شباط /٢٠٠٨ لعملية عسكرية واسعة النطاق لتعقب عناصرهذا الحزب.[٥٦]

وفي ضل تداعيات هذه الازمة فقد أكد الرئيس العراقي جلال الطالباني الذي أختتم زيارته لانقرة بلقاء مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان .على رفض بلاده للهجمات التي يشنها متمردو حزب العمال الكردستاني من شمال البلاد على الاراضي

التركية وأنه أمر السلطات الكردية في شمال العراق بالعمل على وقف انشطة هذا الحزب. (٥٧)

وفي الوقت نفسه أكد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في مؤتمر دول جوارالعراق في أسطنبول (بأن العراق لاينبغي أن يكون قاعدة للهجمات ضد جيراننا) واضاف (سوف ننسق مع جيراننا لهزيمة هذا التهديد) .(٥٨)

هذا الموقف الرسمي العراقي المتمثل برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء يعبر عن تفهم واضح للتحديات التي تواجه تركيا مدركين أنه لايمكن بناء علاقة متينة مع دول الجوار مع وجود مهددات تقوض هذه العلاقة .

وعلى أثر توحد الرؤى في الموقف تجاه المشكلة شهدت العلاقات العراقية التركية قفزة نوعية ، حيث لم يقتصر تحسن العلاقات على مستوى معين بل شمل العلاقات السياسية والاقتصادية والامنية وتفرعات تلك العلاقات من توافقات دبلوماسية واتفاقيات وزيارات كان أبرزها وصول رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان الى العاصمة بغداد يوم ١٠ /٧ /٢٠٠٨ برفقة وفد رفيع المستوى ضم وزراء الداخلية والخارجية والطاقة والموارد المائية . حيث أثمرت هذه الزيارة عن الاعلان السياسي المشترك لتأسيس المجلس الاعلى للتعاون الاستراتيجي بين حكومتي البلدين وسيرأس هذا المجلس رئيسا وزراء البلدين وسيكون الوزراء المعنيون في مجالات الطاقة والتجارة والاستثماروالامن والموارد المائية أعضاء في هذا المجلس .(٥٩) وتتضمن هذه الشراكة الاستراتيجية مجالا"واسعا"من القضايا وخاصة في مجالات التعاون السياسي والتعاون الاقتصادي والطاقة والمياه .(٦٠)

وانطلاقا"من هذا التحول في الموقف فأننا نرى أن تركيا عملت على ربط مابين مسألة حزب العمال الكردستاني ومسألة الانفتاح في العلاقات السياسية والاقتصادية مع سوريا والعراق وذلك من خلال تحديد المواقف بأنهاء تواجد عناصر هذا الحزب على الاراضي السورية والعراقية ، لذلك فأن رفض تواجد عناصر هذا الحزب سواء على الارضي السورية أوالعراقية سوف يفسح برأينا المجال لاقامة علاقات تؤسس بالتالي

لوضع حد لمشكلة تقاسم مياه نهري دجلة والفرات أذا ماعلمنا أن في أجندة المجلس الاعلى للتعاون الاستراتيجي حل لهذه المشكلة .

٢-٥ التنسيق العربي في المواقف ازاء تركيا

يتطلب التنسيق العربي العمل على محورين اولا"المحور السوري العراقي والثاني المحور العربي ، ففيما يتعلق بالمحور الاول فيمكن القول أن التنسيق السوري العراقي يأتي على درجة كبيرة من الاهمية . حيث يتطلب التعاون البناء بين الخبراء والفنيين والقانونيين في سوريا والعراق لاعداد مايلزم من دراسات للتعامل مع تركيا .[٦١] أما المحور الثاني من التنسيق فهو المحور العربي الذي يتمثل في أتخاذ مواقف حازمة من المشاريع المائية التركية كأن يكون رفض تمويل هذه المشاريع بالاموال العربية كالقروض وغيرها أو المساهمة في المشاريع التركية من خلال العمالة أو التكنولوجية العربية . كما يجب التأكيد على أهمية أنشاء مجلس وزاري عربي يختص بشوؤن المياه يعمل تحت أطار جامعة الدول العربية .[٦٢] من أجل تنسيق المواقف العربية وتنظيم أستغلال الاحواض المشتركة وحماية المصادر المائية العربية .

وتجدرالاشارة هنا على ضرورة المشاركة في المنتدى العالمي الخامس للمياه الذي سيعقد في أسطنبول بتركيا في شهر اذار ٢٠٠٩ والذي يعتبر أكبر تجمع عالمي غير حكومي للفعاليات العالمية بشأن المياه وسيحمل شعار(بناء جسر مابين الافكار والاراء المختلفة بخصوص المياه) .[٦٣] ونتمنى من خلال هذا المؤتمر شرح خطورة المشاريع المائية التركية ولابعاد الحقيقية لهذه المشاريع وأثارها السلبية على سوريا والعراق ، ومحاولة تعبئة الرأي العالمي لادانة تركيا في سياستها المائية والضغط عليها للاحتكام للقانون الدولي .

٢-٦ ستراتيجية تنمية وادارة الموارد المائية

وتتطلب هذه الستراتيجية تبني مجموعة من السياسات والاجراءات ومن أهمها ما يلي : - ١- العمل على تدقيق معرفة الموارد المائية المتاحة في سوريا والعراق من حيث الكم والنوع.

٢ ـ وضع أسس الجدوى الاقتصادية لمشروعات تنمية الموارد المائية واجراء دراسات للجدوى الفنية والاقتصادية لمشروعات ذات الاولوية والسعي للحصول على تمويل من المؤسسات التمويلية العربية والدولية للمساهمة في تنفيذ المشروعات .

٣ ـ تنمية المياه بالطرق غير التقليدية كالتحلية وأعادة أستخدام مياه الصرف الصحي والزراعي بعد معالجتها حيث تمثل موردا"لايستهان به .

٤ ـ أدخال نظم الري الحديثة كالري بالرش والتنقيط والتركيز على زيادة الانتاج في وحدة المياه المستخدمة باعتماد البذور المحسنة .

٥ ـ تأهيل وتدريب الكوادر المناسبة في مجال أدارة المياه كما في مجال حسن أستخدام التكنولوجيا الحديثة لأن المسألة تعتمد على المعارف قبل أي شأن أخر ولابد أن يترافق ذلك مع نشر الوعي والمعرفة لدى المستخدمين للمياه وخصوصا"المزارعين .

٦ ـ تقنين أستخدام المياه في الزراعة التي تعد أكبر مستهلك للمياه .

٧ ـ وضع اسس للاستخدام الامثل للموارد المائية في حوض دجلة والفرات .

٨ ـ أستثمار المياه الجوفية في سوريا والعراق مع مراعاة الموازنة بين كميات المياه المسحوبة والمتجددة والحفاض عليها من التلوث والاستنزاف .

٩ـ التنسيق بين الؤسسات السورية والعراقية المعنية بالمياه وتعميق التعاون المشترك في القطاع

المائي .

١٠ ـ الاستفادة من مياه الوديان وذلك باقامة السدود على الاودية لتنمية الزراعة المروية وتوفير المياه اللازمة للاستخدام الخدمي .

الخلاصة والاستنتاجات

وبناءاً على ماتقدم فأننا نعتقد أن موضوعة الموارد المائية سوف تحظى بالكثير من الاهتمام والمتابعة لمختلف دول العالم ولاسيما دول حوض دجلة والفرات(تركيا سوريا العراق) وذلك لجملة من العوامل أهمها أرتفاع الكم السكاني لهذه الدول والذي سينعكس على زيادة الطلب على المياه ولمختلف الاستخدامات ، ووقوع معظم منابع حوض نهري دجلة والفرات خارج حدود دول المصب سوريا والعراق والذي شكل عامل ضغط

جيوبولتكي من قبل دولة المنبع تركيا ، كما أن القوانين الموقعة بين الدول الثلاث ذات الصلة بتنظيم أستخدام مياه النهرين لم تجد تطبيق من جانب دولة المنبع تركيا ، هذا بالاضافة الى أن التكنولوجية الحديثة وفرت لتركيا أقامة السدود العملاقة على نهر دجلة والفرات والتي مكنتها من حجز كميات كبيرة من المياه لاغراض الري والكهرباء ، واصبح بمقدور تركيا السيطرة على النهرين واستخدامهما وبما يخدم المصالح التركية فقط وهنا ظهرت ملامح مشكلة جديدة لم تكن موجودة على مدى التاريخ ، وهي دور تركيا في السيطرة على مياه النهرين واستثمارهما دون أن تأخذ بعين الاعتبار حقوق الاخرين مما أصبح الزاما"على سوريا والعراق وضع الية موحدة لمواجهة تركيا في مشاريعها المائية وصولا"الى أقرار تركيا بمبداء القانون الدولي وقسمة المياه قسمة عادلة بين الدول المتشاطئة . ومن كل ما تقدم يمكن أن نستنتج مايلي : ـ

١ ـ أوضحت الدراسة أن تركيا تتمتع بموارد مائية تقدر بحدود (٢١٤) مليارم٣ وهذه الكمية اذا ماقيست بعدد السكان فأنها تكفيها لعشرات السنين ولمختلف الاستخدامات ، وهذا يفسر لنا أن تركيا تحاول أستخدام المياه كورقة ضغط للحصول على مكاسب سياسية واقتصادية .

٢ ـ كما أوضحت الدراسة أن سوريا والعراق سيمران بأزمة مائية مرتقبة وهذه الازمة تتمثل في أختلال التوازن بين ماهومتاح من الموارد المائية والطلب عليها مستقبلا".

٣ ـ كما أثبتت الدراسة ان تركيا لم تتقيد بمبداء التماثل القانوني مع الذات ، لأنها وقعت أتفاقيات حول الانها الدولية مع ،(اليونان وبلغاريا وايران والاتحاد السوفيتي سابقاً) ، وتعترف تركيا في هذه الاتفاقيات بأن النهر الدولي هو النهر الذي يمر بأراضي دولتين ويستخدم لاغراض الري،وهذا يتناقض مع مواقفها من نهري دجلة والفرات .

٤ ـ أثبتت الدراسة أن تركيا خالفت قاعدة حق جميع الدول المتشاطئة باستغلال مياه الانهار الدولية على الرغم ان هذه القاعدة قد رسختها مختلف مصادر القانون الدولي والاتفاقيات الموقعة بين الدول الثلاث .

٥ ـ كما اثبتت الدراسة أن تركيا تعتمد في اقامة مشاريعها على أستغلال الخلافات السورية العراقية والمشاكل التي يمر بها البلدان منذ عام ١٩٧٥ حتى الان .

٦ ـ أثبتت الدراسة أن سلوك تركيا في تنفيذ مشاريعها المائية ينصب على كثير من التأثير على كمية ونوعية المياه الواردة الى سوريا والعراق مما يتطلب وضع ستراتيجية شاملة لمواجهة هذا التحدي الخطير الذي بات يهدد الامن المائي في كلا البلدين .

الهوامش ومصادرها

١ـ مروان عبد الملك ذنون :"تقويم المشاريع المائية والاروائية لحوض دجلة والفرات"، ندوة الموارد المائية لدول حوض دجلة والفرات وافاقها المستقبلية ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل، ١٩٩٣، ص٣٩ .

٢ـ مجذاب بدر العناد وأحمد عمر الراوي :"السياسة المائية التركية وتأثيرها على الموارد المائية والامن الغذائي في العراق ،"جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، مجلة دراسات أستراتيجية ، العدد٨ ،٢٠٠٠ ، ص٥ .

٣ـ محمود الاشرم :"أقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم ،"مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠ ، ص٢٣٩ .

4- The Biennial Report on Fresh Water Resurces Washington , Dc :Press 2000, p44 Island.

٥ ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية :"تعزيز البحوث المشتركة في مجال تطوير كفاءة أستخدام الموارد المائية بالجمهورية السورية ،"الخرطوم ، ١٩٩٩ ،ص١٥٦ .

6- David Putter:" the Public-Sector problem Minsyriy", MEED ,1993 , P2

٧ ـ محمود الاشرم : المصدر نفسه ، ص٢١٩ .

٨ ـ نبيل السمان :"المياه وسلام الشرق الاوسط ،"ب ت ، ص٩٩ .

٩ ـ منذر الخدام :" الامن المائي العربي الواقع والتحديات ،"مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١، ٢٠٠١ ،ص٢٠٠ .

١٠ـ وزارتا الخارجية والري :"قسمة المياه في القانون الدولي .... حقائق بشأن قسمة المياه المشتركة مع تركيا ،" بغداد ،١٩٩٩ ، ص٢٧ .

١١ــ المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة :"مصادرالمياه واستخداماتها في الوطن العربي ،"أعمال الندوة العربية الثانية ، الكويت ، ٨ ـ ١٠ اذار ١٩٩٧ ،ص٥٧ .

١٢ـ وزارة الري ـ قسم الموازنة المائية :"توقعات تطوير الاراضي الزراعية في كل من تركيا وسوريا والعراق ، تقديرات غير منشورة .

١٣ـ مجذاب بدر العناد واحمد عمر الراوي ، المصدر نفسه ، ص.٦

١٤ـ محمود وهيب السيد :"أزمة توزيع مياه دجلة والفرات....أزمة ذات أطراف واتجاهات متعددة ،" المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٢٣١ ، ١٩٩٨ ، ص٦٢ .

١٥ـ عبد العزيز شحاذة المنصور :"المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا،" مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠ ، ص١٦٢ .

١٦ـ عبد العزيز شحاذة المنصور ، المصدر نفسه ، ص١٦٢ .

١٧ـ محمد نور الدين :"حجاب وحراب الكمالية وأزمات الهوية في تركيا ،"شركة رياض الريس للكتب والنشر ، لندن ، ط١ ، ٢٠٠١ ، ص٨٤ .

١٨ـ عبد الملك خلف التميمي :"المياه العربية التحدي والاستجابة ،"مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١، ١٩٩٩ ،ص١٢٣ .

١٩ـ محمود وهيب السيد ،المصدر نفسه، ص٧٤ .

٢٠ـ عبد العزيز شحاذة المنصور، المصدر نفسه ، ص١٦٥ .

٢١ـ غدير سجاد عبداللة العبيدي :"الامن المائي العربي والتحديات الاقتصادية والسياسية :دراسة مستقبلية لحوضي دجلة والفرات ،"رسالة ماجستير(غير منشورة) ،جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٢ ، ص٧٠ ـ ٧١ .

٢٢ ـ مايكل كلير:"الحروب على الموارد،دارالكتاب العربي ،"بيروت ، ط١،٢٠٠٢،ص٢٠١.

٢٣ ـ عبد العزيز شحاذة المنصور، المصدر نفسه ، ص١١١ .

٢٤ ـ عبد الستار سلمان حسين :"مشروع جنوب شرق الاناضول:الكاب (GAP) ـ الجوانب ،"مجلة دراسات أجتماعية ، العدد ٧ ، ٢٠٠٠ ،ص٣٥ .

٢٥ ـ عبد الستار سلمان حسين ، المصدر نفسه ، ص٣٥ .

٢٦ ـ عبد الستار سلمان حسين ، المصدر نفسه ، ص٢٥ .

٢٧ ـ عبد الملك خلف التميمي ، المصدر نفسه ، ص.١٠٩

٢٨ ـ أحمد عمر الراوي :"مشكلات المياه في العراق في ظل السياسة المائية التركية وتأثيرها في الامن الغذائي ،"أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، ١٩٩٩ ، ص ٧٩ـ٨٠ .

٢٩ ـ عمر كامل حسن :"النظام الشرق اوسطي وتأثيره على الامن المائي العربي،" رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة الانبار ، كلية التربية ،٢٠٠٢ ، ص٢٧٩ .

٣٠ ـ عمر كامل حسن ، المصدر نفسه ، ص٢٧٩ .

٣١ـ محمود وهيب السيد ، المصدر نفسه ، ص٨٢ .

٣٢ـ منذر الخدام ، المصدر نفسه . ص٣١ .

٣٣ـ جلال عبدالله معوض :"صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية ،" مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١، ١٩٩٨ ، ص١٩٨ .

٣٤ـ المؤتمر الوزاري العربي للزراعة والمياه ،"الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي ومصادرها المختلفة ومدى كفايتها لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية،" القاهرة ، نيسان ، ١٩٩٧ ، ص ٣٠.

35. Besh orner, Water and instatiltyinty in the middle East,p29

٣٦ـ مثنى المهداوي ، تطوير ستراتيجيات التفاوض لدعم الدبلوماسية العراقية .

الموقع www . scrs .friends of demosraey . net .

37 ـ مثنى المهداوي ، المصدر نفسه .

٣٨ـ عبد الزهرة شلش العتابي :" توجهات تركيا نحو أقطار الخليج العربي ،"دار الشوؤن الثقافية العامة ، بغداد ، ط١، ٢٠٠٢ ،ص١١٤ .

٣٩ـ عبد الزهرة شلش العتابي ، المصدر نفسه ، ص١٥٢ .

٤٠ـ مهدي كاكة يي ، الامن القومي التركي ، ١٥ /٣ /٢٠٠٨ .

الموقع www. gi /gowish.org .

٤١ـ تركيا تكتوي بنار أسعار النفط العالمية .

الموقع www . Moheet .com

٤٢ـ تركيا تكتوي بنار أسعار النفط العالمية ، المصدر نفسه .

٤٣ـ أحمد نوري النعيمي :"الاسس الواقعية لمستقبل العلاقة العربية ـ التركية ،"بحث مقدم الى ندوة العلاقات العربيةـ التركية حوار مستقبلي،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،١٩٩٥،ص٣٤٤ .

٤٤ـ عبد العزيز شحاذة المنصور ، المصدرنفسه . ص١٦٢ .

٤٥ـ عبد العزيز شحاذة المنصور ، المصدر نفسه . ص٣٤٤ .

٤٦ ـ عبد الزهرة شلش العتابي ، المصدر نفسه . ص١١٥ .

٤٧ـ عبد الزهرة شلش العتابي ، المصدر نفسه . ص ١١٦ .

٤٨ـ صباح محمود محمد :"تركيا بين الطربوش العثماني والبنطال الاوربي ،"بغداد، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٦، ص١٣ .

٤٩ - Omer Kardsbon "Turkey s Armaments in Dustrips Middle Eest Report . on .Fed . PP 27 – 31 .

٥٠ـ خليل الشقاقي :"أبعاد ومشكلات السياسة الامنية التركية ،"السياسة الدولية ، العدد٩٤، ١٩٨٨، ص٤١ .

٥١ـ البنك الدولي ، التقرير السنوي لعام ١٩٩٢ ، ص٣٠٢ .

٥٢ ـ سناء عبد الرحمن الطائي :" مغزى نفي صفة الارهاب عن حزب العمال الكردستاني ،"مجلة الراصد الاقليمي ، جامعة الموصل ، العدد١٩، ٢٠٠٨ ،ص١ .

٥٣ـ سناء عبد الرحمن الطائي ، المصدر نفسه .ص٦ .

٥٤ـ حامد محمود عيسى :"القضية الكردية في تركيا ،" مطبعة مدبولي ، ط١ ،٢٠٠٢ ، ص٣٣٣ .

٥٥ـ عباس عبود سالم ، العدالة والتنمية أم امتحان للفدرالية أزمة الحدود العراقية التركية .
الموقع www . thar wa com mhhity ty pepad.com
٥٦ـ أسقاط التحالف الامريكي ـ الكردي في شمال العراق أول نجاحات العملية العسكرية ضد الكردستاني.الموقع www. G /Fih Themedia . com
٥٧ـ العلاقات التركية العراقية في ضوء زيارة طالباني الى أنقرة .
الموقع www . Al ara Bea . com
٥٨ـ العراق يعرض اعتقال قادة حزب العمال الكردستاني
الموقع www.news . bbc . com
٥٩ـ الاتحاد الوطني الكردستاني ، مكتب الاعلام المركزي ، العلاقات العراقية ـ التركية تدخل مرحلة جديدة من التعاون الستراتيجي
الموقع www .Pukn ed .com .
٦٠ـ الاتحاد الوطني الكردستاني ، المصدر نفسه .
٦١ـ عبد العزيز شحاذة المنصور ، المصدر نفسه .ص٢٦٦ .
٦٢ـ حان الوقت لاستراتيجية مائية عربية
الموقع www .Middle. east .online .
٦٣ـ حان الوقت لاستراتيجية مائية عربية ، المصدرنفسه .